في ظل الإصلاحات الكثيرة التى قدمتها الحكومة فى المجال الاقتصادى والتى تمثلت فى خفض الضرائب والتعريفة الجمركية على الكثير من السلع.. بقيت الإعفاءات الضريبية حائرة بين محاولات إلغائها أو ترشيدها أو بقائها!

والإعفاءات الضريبية تعد من الحوافز والامتيازات التى أقرها القانون لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والعربية بل والمحلية لإقامة مشروعات جديدة على أرض مصر توفر فرص عمل للشباب.. إلا ان البعض استغل تلك الإعفاءات الممنوحة لمشروعاتهم أسوأ استغلال الأمر الذى اثار جدلا واسعا بين المستثمرين وخبراء الاقتصاد.. فهناك آراء أصبحت تطالب بتفعيلها.. وآراء أخرى ترى ترشيدها.. وآراء ثالثة تطالب بإلغائها تماما بعد ثبوت فشلها فى العديد من الدول المتقدمة.

والآن.. هل يصبح تخفيض الضرائب على شركات الأموال بداية إلغاء الإعفاءات؟

السؤال طرحناه على عدد من الخبراء فى مجال الاقتصاد والصناعة وجاءت اجابتهم الآتية..

الإعفاءات الضريبية «حائرة» بين البقاء والترشيد والإلغاء!

فى البداية يؤكد د. مصطفى الرفاعى وزير الصناعة الأسبق ان ما تم الإعلان عنه من تخفيض الضرائب على الأرباح التجارية من ٤٠٪ إلى ٢٠٪ يعتبر خطوة جيدة لأنها ستعمل على تشجيع الاستثمار فى الصناعة والتجارة.

وعن احتمال ان يضر قرار إلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات الجديدة فى المدن الصناعية الجديدة يقول وزير الصناعة الأسبق: ان إلغاء الإعفاءات الضريبية للمدن الصناعية الجديدة والتى كانت تتراوح بين ٥ سنوات و٢٠ سنة فى الصعيد لن يضر الصناعة حيث ان معظم المستثمرين قد استفادوا من فترة الإعفاء كما ان الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية للمشروعات الاستثمارية لم تحم عددا كبيرا من المصانع فى المدن الصناعية الجديدة من الإغلاق.

ويطالب د. مصطفى الرفاعى بأن تكون هناك عدالة فى معاملة المشروعات الاستثمارية فمن غير المعقول ان يكون هناك مشروعات تتمتع بالإعفاءات وحدها حيث أكد وزير الاستثمار ان المشروعات الحالية والتى ستأخذ تصريحا بالانتاج قبل القانون ستستمر بإعفاءاتها حتى انتهاء المدة المحددة لها وأن السياسات الجديدة ستطبق على المشروعات التى ستتم الموافقة عليها بعد صدور القانون مؤكدا ضرورة خلق توازن إما بتخفيض ثمن الأرض والمرافق والكهرباء، او اعطائهم مزيدا من التيسيرات.

التعويض

وعن التخوف من نقص الحصيلة نتيجة لهذه الإجراءات والتخفيضات الجمركية والضريبية يشير د. مصطفى الرفاعى إلى ان عددا كبيرا من الصناع كان يخفى أرباحه الحقيقية معلنا انه يحقق خسائر ونتيجة لذلك فقد كان عدد المتهربين كبيرا ولكن القرارات الأخيرة ستجعل المنتجين يعلنون عن أرباحهم بدون تخوف كدليل على الثقة المتبادلة.

ويضيف ان على الحكومة المصرية مطالبة الاتحاد الأوروبى بتعويض الخزانة المصرية عن خسائرها فى تخفيض التعريفة الجمركية وهذا ما حدث فى تونس فقد تحمل الاتحاد الأوروبى خسائر انخفاض الحصيلة هناك.

ويؤكد وزير الصناعة الأسبق ان السياسة الجديدة التى تطبقها الحكومة تعتبر سياسة انتعاشية وليس انكماشية والمطلوب وضع ضوابط للتحكم فى الواردات من الخارج فالاستيراد الزائد سيؤدى إلى التأثير المباشر بالسلب على ميزان المدفوعات.

القدرة على المنافسة

ويقول د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات إنه مما لاشك فيه ان ما تقوم به الحكومة الآن من إجراءات تعبر عنها حزمة القرارات الأخيرة التى تم اصدارها والمزمع إصدارها لتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى تمثل اكبر دليل على انطلاقة واضحة للإصلاح الاقتصادى.

ويضيف ان السياسة الضريبية من اهم العوامل المؤثرة على تعظيم التنمية الاقتصادية للدول وهو ما يتصل مباشرة بالقدرات التنافسية لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء جميع الفئات الفاعلة فى المجتمع وبالإضافة إلى تأثير السياسة الضريبية وألياتها على مسار الاستثمار القومى بشقيه المحلى والأجنبى، فإنها تمثل عاملا أساسيا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى.

ويوضح د. نادر رياض ان الإعفاءات الضريبية الأخيرة لها تأثير على حجم الاستثمار والتهرب الضريبى لأنه فى حالة انخفاض الضريبة زاد حجم الاستثمارات وتراجعت مساحة التهرب، مشيرا إلى ان القطاع الصناعى يواجه تحديا مستمرا عليه عبوره بالبحث والتطور والتحديث بمقاييس الجودة والميزة التنافسية وأن المصانع التى لاتتوافر بها مقومات الاستمرارية والقدرة على المنافسة فإن عليها تعديل أوضاعها او تغيير نشاطها أو الاتجاه لسوق التوزيع والخدمات لأن استمرارها على هذا النشاط المفتقد للمقومات يعتبر أمرا مشكوكا فيه.

قرار جرىء

أما الدكتور فتحى كامل رئيس شعبة الألبان ومنتجاتها باتحاد الصناعات فيؤكد ان القرارات التى أعلنها الحزب فى مؤتمره الثانى قرارات ممتازة بكل الأبعاد فقرار إلغاء الإعفاءات الممنوحة للمشروعات بالمدن الصناعية الجديدة قرار جرىء، ومردوده اكبر على الصناعة لأن أصحاب المشروعات كانوا يدفعون مبالغ كبيرة بعد انتهاء سنوات الإعفاء فى الوقت الذى تكون الآلات والمعدات والماكينات المستخدمة فى المصنع قد تهالكت وتكون فى حاجة للإحلال والتجديد. والضرائب تعوق هذا التجديد ولكن بالنظام الجديد سيضع المسئولون بالمصانع خطة التوسعات فى حساباتهم على ان تتزامن مع تشغيلها وتكون الفرصة اكبر لاستيراد المعدات والماكينات ذات التكنولوجيات العالية التى سيكون لها اكبر الأثر على الإنتاج وجودته وسيساهم بشكل كبير فى تحديث الصناعة خاصة إذا علمنا ان شرائح الضرائب كانت تصل بها إلى ٦٠٪ مما دفع كثيرا من المستثمرين إلى تصفية مشروعاتهم قبل انتهاء فترة الإعفاءات أو تجديد النشاط.

القرارات غامضة

وإذا كان هناك من يؤيدون القرارات فهناك ايضا من يريدون إلقاء مزيد من الضوء عليها لفهمها حتى لايكون هناك لبس فى التطبيق فيقول محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى برج العرب انه قد أعلن عن إلغاء ١٠٪ من ضريبة المبيعات على معدات الإنتاج والسلع الرأسمالية لكن القرار يشوبه كثير من الشك حيث أوضح قرار الإلغاء ان على المستثمر دفع الضرائب كاملة واسترداد قيمة الـ ١٠٪ مع أول إقرار ضريبى سيتم خصمها، وهذا التناقض حول النظام فإما الدفع أو الإلغاء.

ويوضح فرج عامر ان الخطوة مطلوبة لتحسين الأداء داخل القطاع الصناعى بتيسير حصول الصنعين على المعدات والماكينات الحديثة بأسعار مناسبة ولذلك كان من المفروض عدم تحصيل الضريبة طالما ان الحكومة أعلنت عن إلغائها.

ويستفسر هل الضريبة التى تم الإعلان عنها وهى ٢٠٪ تعتبر كل أنواع الضرائب أم ستكون لنوع واحد من الضرائب خاصة أن هناك أنواعا متعددة من الضرائب يتم تحصيلها من المشروعات الصناعية.. كما يستفسر هل هذه الضريبة ستلغى الرسوم التى تفرضها المصالح والهيئات على المصانع.

المستثمرون: المساس بها يؤثر على مناخ الاستثمار.. وإعادة هيكلتها ضرورة للتنمية

د. مصطفى الرفاعى

د. نادر رياض

تحقيق

أمانى صادق

ويضيف ان الشىء الأخطر هو الرجوع فى قرار الإعفاءات الضريبية لراس المال المستثمر فى المشروعات الجديدة بالمدن الصناعية الجديدة فلو تم الرجوع فى هذا البند ستنهار الصناعة والبورصة لأنه يعفى رأس المال المستثمر من الضرائب مثله مثل الودائع مشيرا إلى ضرورة التمسك بالمادة ١٢٠ من القانون ١٥٧ لسنة ٨١ والمعدل بقانون ١٨٧ لسنة ٩٣ والتى تنص على إعفاء رأس المال بقيمة الفائدة على الودائع بالبنوك فهذه المادة لايمكن المساس بها لأن مردودها سيكون سلبيا.

ويعود فرج عامر ويقول ان نسبة الـ ٢٠٪ التى قررتها الدولة ستدفع المتهربين من الضرائب إلى سداد ما عليهم وكذلك ستكون دافعا لجذب الاستثمارات الأجنبية لذلك لابد من إصدار القرارات بوضوح وعدم الالتفاف حولها.

وحوافز جديدة

أما محمد المنوفى رئيس جمعية مستثمرى ٦ أكتوبر فيؤكد ان أى تخفيض فى الضرائب على الشركات والمشروعات الاستثمارية يكون له مردود ايجابى على مناخ الاستثمار فى مصر ويؤدى إلى تشجيع المستثمرين المصريين على إقامة مشروعات جديدة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لأن الشرائح الضريبية فى مصر تعتبر من اعلى المعدلات العالمية ويوجد اكثر من ٢٠ نوعا للضرائب.

أما عن إلغاء الإعفاءات الضريبية فيؤكد ان الإعفاءات هى أحد الحوافز التى يتم تقديمها وتساهم فى تهيئة مناخ الاستثمار ولايجب بأى حال من الأحوال إلغاؤها لكن من الممكن ان يتم ترشيدها بحيث يتم ربطها بعدد فرص العمل التى سيتم توفيرها ومعدلات التصدير وطبيعة المشروع فإذا كان المشروع استراتيجيا ينتج سلعا استراتيجية غذائية مهمة أو مشروعات تكنولوجية يتم توطينها فيجب ان يحصل على الإعفاءات.

ويشير إلى ان هناك مشروعات قائمة حصلت بالفعل على إعفاءات ضريبية تتمتع بها وحرمان الشركات الجديدة من الإعفاءات يمثل نوعا من عدم العدالة لكن يمكن تخفيض عدد سنوات الإعفاءات لتكون خمس سنوات أو عشر سنوات كحد أقصى بدلا من عشرين سنة مع منح الشركات الجديدة امتيازات أخرى سواء فى أسعار الأراضى والمرافق والقروض أو إلغاء الرسوم الإدارية وتخفيض عدد انواع الضرائب والرسوم.

جريدة اخبار اليوم ٢٠٠٤/٩/٢٥